الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/MEM.2/3
26 March 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:
التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب
الدورة الأولى
جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب

المعقود في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(A) GE.09-50534 050509 060509

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
أولاً - الموجز الذي قدمه الرئيس	٤-٧٩	٤
ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب: هل هو حقيقـــة أم أســـطورة، وما هو الاتجاه المستقبلي؟	٦-١٩	٤
باء - التجارة فيما بين بلدان الجنوب والأزمة المالية العالمية	٢٠-٢٩	٦
جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي والاســـتثمار الأجنبي المباشر	٣٠-٤٧	٩
دال - التعاون النقدي والمالي الإقليمي - هل من حلـــول فيمـــا بـــين بلدان الجنوب؟	٤٨-٥٩	١٣
هاء - الجلسة الختامية: الطريق إلى الأمام	٦٠-٧٩	١٥
ثانياً - المسائل التنظيمية	٨٠-٨٣	١٨
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٨٠	١٨
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	٨١	١٨
جيم - الوثيقة الختامية للدورة	٨٢	١٩
دال - اعتماد التقرير	٨٣	١٩

المرفق

الحضور ٢٠

مقدمة

١- أكد الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في الجلسة الافتتاحية أن الأزمة الاقتصادية العالمية ازدادت سوءاً في الشهور الأخيرة وانتقلت من قطاع المال إلى الاقتصاد الحقيقي. وقد تضررت البلدان النامية ضرراً بليغاً من انخفاض المعاملات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات السلع الأساسية وتحويلات المهاجرين. وقد يشكل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزءاً من حل الأزمة، وذلك بتوفير منافذ بديلة للتصدير وبأن يكون مصدراً متوقعاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقرة، إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب يُموَّل في أغلب الأحيان من الأرباح المكتسبة. وسيعزز الأونكتاد عمله في هذا الميدان بإنشاء وحدة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حسبما تقرر في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢- ومجالات الأولوية للعمل هي ما يلي: (أ) تسخير التجارة فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الطلب من البلدان المتقدمة؛ و(ب) دعم الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب بسياسات تشجيعية؛ و(ج) ضمان توفير بيئة مالية سليمة للتنمية، بما في ذلك إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ و(د) تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (فيما بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والجنوب)، وذلك لمساعدة الاقتصادات النامية على تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

٣- وطرح الرئيس - السيد ديبابريا بهاتاشاريا، سفير بنغلاديش ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد - أربعة أسئلة عريضة لينظر فيها الخبراء ولتنظيم المناقشة، وهي:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة، والاستثمار، والتعاون المالي والنقدي، والهجرة فيما بين بلدان الجنوب وما يرتبط بذلك من تحويلات، واقع أم مجرد كلام؟ وفي عصر العولمة الجديد، ما أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟

(ب) هل ثمة سياق جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؟ فقد شهدت بلدان نامية كثيرة تغيراً هيكلياً كبيراً يتمثل في زيادة أهمية الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى هذا التغير الهيكلي إلى أنماط مختلفة للتجارة وإلى تنامي الدور الذي يقوم به البعد المتعلق ببلدان الجنوب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي لدى بعض البلدان النامية وفّر قدراً كبيراً من السيولة التي يمكن استعمالها لأغراض إنمائية. ويجب مراعاة هذه التغييرات الجديدة في إطار هذا السياق الجديد، وعند وضع توجهات مستقبلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي السعي للتغلب على آثار الأزمة الاقتصادية.

(ج) ما هي الآليات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار؟ من أمثلة هذه الآليات بنوك التنمية الإقليمية بوصفها مصدراً لتمويل الاستثمار والدعم التقني، والتعاون التقني، وأسواق السندات الإقليمية لتقليل الاعتماد على المصادر المالية الدولية التي تكون مكلفة في كثير من الأحيان، وتيسير بلوغ الأسواق بالنسبة إلى البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض و/أو أقل البلدان نمواً في مواجهة تناقص طلب الاستيراد في البلدان المتقدمة، ومصادر التحويلات فيما بين بلدان الجنوب. كيف يمكن إدراج التعاون الثلاثي؟ كيف أمكن إدراج ذلك في السياق الجديد؟

(د) هل ييسر هيكل الإدارة الدولية الحالي الحقائق الجديدة؟ هل الجنوب ممثَّل على نحو ملائم في البحث عن حلول للأزمة؟ هل الجنوب ممثَّل في مجموعة العشرين؟ هل أُدرجت شواغل أقل البلدان نمواً؟ ثمة حاجة إلى جعل عملية المناقشات الدولية المرتبطة بالسياسة العامة قائمة على المشاركة وشاملة على نحو أفضل، وذلك لكي يتمكن "جنوب الجنوب"، أي أفقر البلدان، من المشاركة في هذه العملية.

أولاً – الموجز الذي قدمه الرئيس

٤- طُلب إلى الخبراء عمل تحليل موجز وتقديم توصيات عملية ذات صلة يمكن تنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي – وكذلك عن طريق الأونكتاد وغيره من المؤسسات العالمية – لدعم التجارة والاستثمار والتمويل فيما بين بلدان الجنوب في إطار السعي للتغلب على آثار الأزمة الاقتصادية والمالية. ودارت مناقشة مثرية ومستفيضة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٥- وتناولت الجلسات – التي أدار النقاش فيها السفراء ونحو ١٨ من المشاركين في حلقات النقاش – مواضيع مثل أين يقف العالم اليوم، لا سيما في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة؟ والاتجاهات المستقبلية للتعاون والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب، والطريق إلى الأمام.

ألف – التعاون فيما بين بلدان الجنوب: هل هو حقيقة أم أسطورة، وما هو الاتجاه المستقبلي؟

٦- أدار النقاش في هذه الجلسة الرئيس، السيد ديبابريا بهاتاشاريا. وكان المتكلمون الرئيسيون هم: السيد روبرتو كارفالهو دو أزيفيدو، والسيد أشامكولانغاري جوبيناثان، والسيد إيكارت غوث.

٧- وناقش الخبراء واقع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأشكاله العملية المختلفة والسبل التقليدية والمبتكرة لتنشيط وتعزيز دوره في تشجيع التنمية في هذه الفترة التي تتسم بالضيق الاقتصادي العالمي.

١- موجز النقاش

٨- اتفق الخبراء على أن الأزمة دفعتهم إلى القيام في نفس الوقت بمواجهة التحديات الاقتصادية – باتخاذ إجراءات فورية لإنعاش الطلب والاستهلاك المحليين على وجه السرعة من جانب، ومواجهة الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة وغيرها من التحديات الإنمائية من جانب آخر.

٩- وينبغي ألا تحجب الأزمة العالمية الحالية الحاجة إلى إجراء مناقشات دولية عن مسائل مثل الهياكل الأساسية، والطاقة، والأمن، وتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. كما أن هذا هو الوقت المناسب لإيلاء المزيد من الاهتمام لمفهومَي حسن إدارة الشركات العالمية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والنظر في كيفية تنفيذهما. وقد أُفردت في النقاش حول الحوكمة العالمية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مساحة لتعزيز الاعتماد المتبادل والشراكات، وتعزيز الحوار المرتبط بالسياسات، ومعالجة القضايا المترابطة في مجال التنمية – مثل الهجرة، وجعل التكنولوجيا أيسر منالاً، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

١٠- وشدد الخبراء على أن من الأهمية بمكان، في سياق الأزمة الحالية، عدم إغفال الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي مع التأكيد بشدة على إنعاش الاقتصاد العالمي. ومن الأهمية بوجه خاص تناول مسألة إدارة هذا الهيكل. وينبغي المضي قدماً في النقاش المتصل بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك تعزيز الآليات الدولية للتنظيم المالي، بمشاركة البلدان النامية التي يجري إدماجها في عملية صنع القرار، كما كان الحال في توافق آراء مونتيري.

١١- وأكدت الأزمة كذلك أهمية اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية. بيد أن بعض الخبراء حذر من أن تدابير بعينها من تدابير التصدي التي اتخذتها البلدان لتنشيط الاقتصادات المحلية أتت مخالفة لروح قواعد منظمة التجارة العالمية، وهو ما جعل التزامها بجولة الدوحة يبدو مجرد كلام إلى حد ما.

١٢- واتفق الخبراء على أن التعاون والتكامل فيما بين البلدان النامية يشكّلان عنصراً هاماً من عناصر الاستجابة للأزمة. ومن مزايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه يمكن تيسيره بسبب القواسم المشتركة للمشاكل التي تواجهها هذه البلدان، وكذلك القواسم المشتركة في الأحوال المناخية والاجتماعية والاقتصادية. وقد ظهرت أمثلة التعاون المبتكر فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل الزراعة والطاقة (مثل الوقود الأحيائي) والهياكل الأساسية والإدارة المالية ولوجستيات التجارة، وكذلك في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة داخل الأقاليم.

١٣- ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب قصور التمويل. ويرى بعض الخبراء أن البلدان النامية ينبغي أن تكون قادرة على جمع الأموال، بما في ذلك من مؤسسات التمويل الدولية والتعاون الثلاثي.

١٤- وشدد كثير من الخبراء على أن التعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب مكمل بدرجة كبيرة للتعاون بين الشمال والجنوب. فعلى سبيل المثال، يمثل التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية حجر الزاوية لسياسة التعاون في ميدان التنمية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. كما أن المعاهدات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشأن تحرير التجارة مع المناطق النامية تصاحبها مساعدة مالية في شكل المعونة من أجل التجارة، كما يتبين من اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومنتدى منطقة الكاريبي. بيد أنه أُشير إلى أنه عندما يدخل الاتحاد الأوروبي في اتفاقات مستقلة مؤقتة مع أعضاء في نفس مشروع التكامل الإقليمي، فإن ذلك قد يتعارض مع الهدف المعلن والمتمثل في تشجيع التكامل الإقليمي.

٢- التوصيات بشأن العمل من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٥- أصدر الخبراء عدداً من التوصيات بشأن استراتيجيات التصدي للأزمة الحالية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه جزءاً من هذه الاستراتيجيات.

١٦- وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالسياسة العامة، أكد الخبراء الحاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في هيئات ومؤسسات صنع القرار الدولي.

١٧- ولا ينبغي تأخير الاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية. وهذا من شأنه إعادة بناء الثقة في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

١٨- وفيما يتعلق بالتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، اقتُرحت التدابير التالية:

(أ) ينبغي تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب على نحو أفضل، بوصفها منفذاً بديلاً للصادرات - لا سيما تلك التي تخص البلدان النامية المعتمدة على الصادرات - وذلك بإطلاق مبادرات جريئة مثل الاستثمار في شبكات النقل والاتصالات المتكاملة والحلول المالية (مثل النظام الإقليمي للتخليص الجمركي الذي يسمح باستعمال العملات المحلية في التجارة داخل الأقاليم) فيما بين البلدان النامية. ويجب تخطيط هذه المبادرات وتنفيذها بدعم مالي دولي؛

(ب) من أجل تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي للبلدان النامية اختتام جولة ساو باولو للمفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛

(ج) من أجل تشجيع اندماج أقل البلدان نمواً في شبكات التجارة، ينبغي للبلدان النامية – التي في مقدورها ذلك والبلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك بعد – التمكين من الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص لجميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً؛

(د) فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي أن تضع البلدان سياسات وطنية وإقليمية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

١٩- وفيما يخص مسائل التعاون المالي، سُلط الضوء على المسائل التالية:

(أ) ينبغي توفير المعونة من أجل التنمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) يجب زيادة رأس مال بنوك التنمية الإقليمية من أجل المساعدة في إنشاء صناديق التنمية الإقليمية. وينبغي أن تراعي هذه الصناديق الاختلافات في مستويات الدخل فيما بينها؛

(ج) ينبغي للبنوك المركزية في البلدان النامية تجميع مواردها لتقديم الدعم المنسق على الصعيد الإقليمي لأسعار الصرف وميزان المدفوعات؛

(د) يمكن للبلدان النامية مواصلة التعاون في ميدان الاقتصاد الكلي لتقليل المخاوف من أن تتسرب معظم منافع الصفقات الاقتصادية التحفيزية إلى الخارج.

باء – التجارة فيما بين بلدان الجنوب والأزمة المالية العالمية

٢٠- أدار النقاش في هذه الجلسة السيد كوابينا داه – دودو. وتَكوَّن فريق المناقشة من السيد ألبرتو جي. ديمونت، والسيد وليد الوهيب، والسيد تي. سي. فينكات سوبرامانيان، والسيد مارتن خور.

٢١- وناقش الخبراء التجارة فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الثنائية والإقليمية وفيما بين الأقاليم، والدور الذي يمكن أن تؤديه في حماية البلدان النامية من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وفي أن تكون بمثابة المحرك لتوسع التجارة والنمو الاقتصادي.

١- موجز النقاش

تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة

٢٢- توسعت التجارة فيما بين بلدان الجنوب في العقد الأخير وظلت نشطة، حسبما تثبته إحصاءات التجارة. وأشار الخبراء كذلك إلى أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب حقيقة واقعة وليس مجرد كلام. وثمة عدد كبير من الأمثلة العملية والملموسة التي يمكن أن تثبت ذلك، منها ما يلي:

(أ) لدى الأرجنتين أكثر من ٢٥ سنة من الخبرة مع صندوق التعاون الأفقي الذي قام بتمويل أكثر من ٢ ٦٠٠ مشروع في البلدان النامية؛

(ب) ظل صندوق التعاون الهيكلي الاقتصادي، التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، يدعم أوروغواي وباراغواي منذ عام ٢٠٠٧، بتكلفة بلغت ١٧٠ مليون دولار؛

(ج) المبادرة البرازيلية للقطن لبلدان أفريقية مختلفة فرص التدريب والمساعدة التقنية في مجال إنتاج القطن وبيعه وتسويقه؛

(د) قدمت الشراكة من أجل التجارة والتنمية في إطار مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا المساعدة لبعض أقل البلدان نمواً مثل هايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ؛

(هـ) يسّر اتفاق رابطة تكامل أمريكا اللاتينية بشأن المدفوعات والاعتمادات المتبادلة التعاون المالي لتسوية المعاملات التجارية؛

(و) قامت الهند بالعديد من المبادرات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل هذه المبادرات التعاون الهندي الأفريقي الذي قدمت الهند بموجبه أكثر من ٥٥٠ مليون دولار من المساعدات التقنية إلى البلدان الأفريقية. ويقدم بنك إيكسيم الهندي قروضاً طويلة الأجل إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وبلغت هذه القروض حالياً نحو ٣,٤ مليار دولار. وقدمت الهند كذلك مليار دولار إضافي من المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية.

آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة فيما بين بلدان الجنوب

٢٣- رأى الخبراء أن التباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي والأزمة الائتمانية تركا أثراً سلبياً خطيراً على الاقتصاد الحقيقي لكثير من البلدان النامية، لا سيما أفقر هذه البلدان وأكثرها قابلية للتأثر. فقد تراجعت عائدات الصادرات لكثير من البلدان النامية بسبب انخفاض الصادرات المصنعة إلى أسواق البلدان المتقدمة وانخفاض أسعار السلع الأساسية، أو للسببين كليهما. كما أن أزمة السيولة العالمية جعلت التكلفة عالية على نحو متزايد بالنسبة إلى المصدّرين من البلدان النامية فيما يخص الاستدانة من أسواق المال العالمية أو طلب ائتمانات للصادرات و/أو التأمين عليها. وأدت كذلك إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية) إلى البلدان النامية، وهو ما حدّ من قدرة الحكومات على تخفيف الأثر السلبي على الأسواق أو الصناعات المحلية. والتدابير التشجيعية الأخيرة التي اتخذها البلدان المتقدمة لمساعدة البنوك والصناعات المضرورة (بما في ذلك عن طريق الإعانات) أمر مطلوب، ولكن ينبغي توخي الحذر لأن هذه التدابير يمكن أن تشكل حمائية "جديدة" يكون لها تأثير سلبي على البلدان النامية.

٢٤- وفي سياق هذا الهبوط الاقتصادي العالمي، حذر بعض الخبراء من أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تحمل حكومات البلدان النامية، التي تواجه شواغل محلية متزايدة مثل البطالة، على أن تكون أكثر تحفظاً تجاه المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. ومن جهة أخرى، رأى البعض أن توسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب يتضمن جانباً مكملاً للاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى التصدي للأزمة وتعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما للبلدان النامية التي لن يكون في مقدورها أن تصمد أمام الأزمة بمفردها. وقد تساهم التجارة فيما بين بلدان الجنوب كذلك في الانتعاش الاقتصادي العالمي.

٢- توصيات بشأن الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٥- اقترح الخبراء الإجراءات التالية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة.

٢٦- فقد تضمنت اتفاقات التجارة فيما بين البلدان النامية أدوات أساسية للتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب، ومن ثم ينبغي مواصلة تشجيعها. وكان الاختتام الناجح لجولة مفاوضات ساو باولو بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية أمراً هاماً في هذا الصدد. وكان توفير إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون تعريفة جمركية ودون حصص أداة هامة لتعزيز مشاركة هذه البلدان في التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وشرع عدد من البلدان النامية في توفير مثل هذه الأفضليات. ويمكن لاتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية أن تشمل تدابير لتعزيز نطاق واسع من التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧- وكان تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحسين إمكانية الحصول على قروض التصدير وخدمات التأمين أساسياً. وأصبح ذلك حيوياً أكثر من أي وقت مضى للمصدرين من البلدان النامية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة فيما بين بلدان الجنوب وفي التخفيف من التكاليف المتزايدة للحصول إلى الأموال من الأسواق المالية الدولية. وأثبتت الأمثلة الناجحة الموجودة - من قبيل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أو الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي - أن التوسع في الخدمات المالية فيما بين البلدان النامية قد يقلل بشكل فعال تكاليف المعاملات التجارية ويعطي قوة دافعة لنمو التجارة فيما بين أعضائها ويؤدي إلى استقرارها. ومن شأن هذا التوسع أيضاً أن يوفر للمصارف والكيانات والبلدان المشاركة إمكانية الاستعداد على نحو أفضل للمخاطر، وبالتالي إمكانية تقديم قروض طويلة الأجل للمشاريع (الاستثمار) اللازمة لتحسين القدرة التصديرية للبلدان النامية في مجموعة متنوعة من القطاعات.

٢٨- ويلزم إعادة تأهيل وبناء وتحسين البنية التحتية المتصلة بالتجارة التي تربط بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي أو الأقاليمي بشكل مستمر. وتستحق احتياجات البلدان النامية غير الساحلية، وكذا بلدان المرور العابر النامية، اهتماماً خاصاً في تطوير البنية التحتية.

٢٩- وعلاوة على ذلك، شملت بعض المقترحات المحددة ما يلي:

(أ) الرصد المنتظم لاتجاهات الأزمة وأثرها وهي تتطور، بما في ذلك الآثار على الإنتاج وبناء القدرات الإنتاجية والتجارة (وبخاصة الصادرات) في البلدان النامية. وينبغي أن يساهم الأونكتاد بدرجة كبيرة في هذا الصدد؛

(ب) تقييم أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على تحويلات المهاجرين التي تشكل مصدراً هاماً لتدفقات رأس المال الواردة للعديد من البلدان النامية، وتحديد العلاجات الممكنة لهذا المشكل. وستكون تحليلات الأونكتاد لهذه المسألة هامة؛

(ج) إنشاء منبر لتبادل الآراء فيما بين البلدان النامية بشأن تدفقات التجارة والتمويل والاستثمار في الجنوب، بما في ذلك عن طريق الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي. ومن شأن ذلك أن يدعم البلدان النامية في تنسيق تحركاتها على نحو ملائم في مجالات من قبيل لوجستيات التجارة، والسلع الأساسية، والخدمات، وتحويلات المهاجرين؛

(د) إنشاء فرقة عمل ("مستوصف الأزمات الطارئة") داخل الأونكتاد، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، لمساعدة البلدان النامية في صياغة أدوات تشخيص ذات خصوصية قطرية وإقليمية للتعامل مع الأزمة. وكان الدافع وراء هذا المقترح هو أهمية أن يكون الجنوب قادراً على التفكير لنفسه وتحديد '١' أسباب وآثار الأزمة؛ و'٢' آليات انتقالها؛ و'٣'التدابير الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل معها. وعلى فرقة العمل اقتراح تدابير الاستجابة - بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي - وكذا التدابير طويلة الأجل لضمان النمو والتنمية. كما عليها اقتراح سبل لتنسيق الاستراتيجيات الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق اتساق السياسات. ويمكن لفرقة العمل بذلك تحديد العناصر المطلوبة في الهيكل النقدي والمالي والتجاري الدولي، بما في ذلك الشروط التجارية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعادة النظر في محتويات اتفاقات التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر

٣٠- أدار هذه المناقشة السيد دينيس فرانسيس. وشارك في حلقة المناقشة كل من السيدة آكسيل جيرود، والسيد أليساندرو تكسيرا، والسيد فرانك بارتلز.

٣١- وناقش الخبراء تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتصل بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي. كما جرى تناول آثار الأزمة الاقتصادية المتواصلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

١- موجز الحوار

تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب

٣٢- أُشير إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية بسرعة خلال العقدين السابقين، حيث ارتفعت حصته من الأرصدة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من ٨ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ في المائة عام ٢٠٠٧. وارتفع أيضاً عدد البلدان المستثمِرة من الجنوب: وفي التسعينات، كانت الاقتصادات حديثة التصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية هي الاقتصادات الأساسية التي تستثمر بشكل كبير في الخارج، ولكن أصبحت خلال العقد الأخير مجموعة أكثر تنوعاً من البلدان النامية المستثمِرة في الخارج - مثل جنوب أفريقا والصين والهند وبلدان أخرى من غرب آسيا وأمريكا اللاتينية - من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد.

٣٣- واتجهت نسبة هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى، ولا سيما المجاورة منها، مما أضفى عليه طابع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وطابعاً إقليمياً. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب ارتفاعاً حاداً خلال العقدين السابقين، من ٣,٧ بلايين دولار عام ١٩٩٠ إلى ٧٣,٨ بليون دولار عام ٢٠٠٧. وربما قللت هذه الأرقام من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب بسبب غياب بيانات دقيقة.

٣٤- وكان الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب مصدراً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر لبعض أقل البلدان نمواً، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وليسوتو وملاوي. وأُشير إلى أنه توجد في أفريقيا جنوب الصحراء شركات تستثمر بشكل متزايد في بلدان أفريقية أخرى، على الرغم من عدم الإشارة إلى هذا الأمر بوضوح حتى الآن في مجموعة البيانات.

٣٥- وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وراء العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب. وستساعد الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

٣٦- وللشركات عبر الوطنية الجنوبية بعض الخصائص التي تختلف عن نظيراتها من البلدان المتقدمة. فهي تدير مجموعة أوسع من الصناعات حيث تتركز في بعضها لها فروع أقل نسبياً كما أن حصتها من الأصول الأجنبية نسبة إلى مجموع الأصول أقل، لكنها تزيد بسرعة أكبر كثيراً من الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة. فهي من الجهات الفاعلة الإقليمية على وجه الخصوص وكثيراً ما تستثمر بشكل كبير في الأسواق الإقليمية. ويضم طيف اللاعبين في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب على نحو متزايد المؤسسات المملوكة للدول وصناديق الثروة السيادية، وكذلك مقاولين صغاراً كما في أفريقيا جنوب الصحراء. كما يعمل هؤلاء المستثمرين في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل القطاعات التي تركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب الصناعات الاستخراجية والزراعة والهياكل الأساسية، وشمل - في مناطق محددة - صناعات من قبيل السيارات، والأغذية والمشروبات، والخدمات المالية، والإلكترونيات.

الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي

٣٧- تفاوت أثر التكامل الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأقاليم، حسب مدى التكامل وأوجه التكامل الاقتصادي. وعلى العموم، قد يؤثر التكامل الإقليمي بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، أولاً من خلال زيادة حجم السوق والتصورات الإيجابية المرتبطة بعملية التكامل في أوساط مجتمع الأعمال التجارية. وكثيراً ما يسَّر التكامل الإقليمي أيضاً التعاون في تطوير الهياكل الأساسية، وهو ما كان له بدوره أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وكان المحرك الرئيسي وراء الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب في الإطار الإقليمي هو القرب الجغرافي، بسبب معرفة الشركات الإقليمية بالأسواق المجاورة وقدرتها على الاستفادة من الاتفاقات الإقليمية الموجودة. وقامت الشركات عبر الوطنية بتكييف استراتيجياتها مع الوقائع الاقتصادية الجديدة للتجمعات الإقليمية، في أحيان كثيرة عن طريق عمليات إعادة التنظيم والترشيد، مثل إنشاء شبكات إنتاج إقليمية على نطاق الإقليم - التي يمتد نشاطها كثيراً إلى الخارج.

٣٨- وتختلف حصة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب من منطقة إلى أخرى، وتستأثر أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا بأكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب داخل الإقليم. ويدل هذا على مدى عمق واتساع التكامل الإقليمي الحالي، ولا سيما داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويمكن للتكامل الإقليمي في هاتين المنطقتين أن يعزز تدفقات التجارة والاستثمار داخل الإقليم بسبب أوجه التكامل بين الإنتاج والمنتجات فيما بين البلدان الأعضاء فيهما. وأظهرت تجربة التكامل الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا أيضاً كيف يمكن أن يساعد تجميع الموارد على تحسين المجال الاقتصادي لمنطقة ما وإمكانياته في جذب الاستثمارات.

٣٩- وأحد أسباب المستوى المنخفض نسبياً للتجارة والاستثمار الأقاليمي في أفريقيا هو غياب أوجه التكامل بين الاقتصاد والإنتاج. وقد ساهم التكامل الصناعي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية في تدفقات التجارة والاستثمار داخل الإقليم، بما في ذلك الاستراتيجيات الإقليمية للاستثمار التي يراد تحقيقها عن طريق "نقل" الشركات عبر الوطنية إلى تلك المنطقة. وأكد أحد الخبراء على أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية بصدد وضع سياسيات تكميلية للصناعة والإنتاج عن طريق مؤسساتها الإقليمية، وهو أمر لم يكن سائداً في الماضي. وتعمل البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية على تطوير شبكات قطاعية متكاملة؛ كما تجري مثل هذه الجهود بين البرازيل والأرجنتين.

أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب

٤٠- ستؤثر على الأرجح الأزمة الاقتصادية الحالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، ومن المتوقع أن يتفاوت مستوى التأثير وأنواعه فيما بين الأقاليم وداخلها. وتتوقف هذه الآثار على مدى اندماج منطقة ما في الشبكات العالمية في الوقت الراهن، ومستوى ترابطها مع البلدان المتقدمة. ومن العوامل الإيجابية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادات في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب النمو المستمر في الجنوب، وكذا إمكانية زيادة الاستثمارات من الشركات عبر الوطنية من الجنوب، بما فيها صناديق الثروة السيادية. فهي غنية نسبياً بالنقدية وستبحث عن فرص، كما ستواصل الاستراتيجيات القائمة. وستتفاوت أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حسب المناطق، أو حسبما إذا كان يبحث عن الأسواق أو يبحث عن الموارد أو يبحث عن الكفاءة.

٤١- واتفق الخبراء على أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يساعد البلدان النامية على إقامة عازل إلى درجة ما بينها وبين تقلبات النظام الاقتصادي العالمي. واضطلعت البلدان النامية بدور نشيط في الدينامية الجديدة للتدفقات الدولية للتجارة والاستثمار.

٤٢- ولُوحظ أن أفريقيا، وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء، لا تشكل جزءاً أساسياً من شبكات الإنتاج العالمية ومن ثم قد لا تتأثر بالأزمة بدرجة الشدة أو الفورية نفسها عن طريق آلية الانتقال. بيد أن المنطقة قد تعاني من هبوط أسعار السلع الأساسية وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذا ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق المالية الدولية. وربما تتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، ولكن لن يتوزع الانخفاض بالتساوي على نطاق المنطقة.

٤٣- وينبغي تقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر، وبخاصة في أفريقيا - إذ ثمة قلق من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تزيد في المنطقة لكن قد يزيد الفقر أيضاً. كما ينبغي تحليل أثر صكوك الاستثمار الأجنبي المباشر من قبيل معاهدات الاستثمار الثنائية واستعراضات سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات واقتراح تدابير لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- توصيات بشأن الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٤- اتفق الخبراء على ضرورة تشجيع المبادرات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب بصورة فعالة. ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر - بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب - والمشاركة في سلاسل قيمة الإنتاج العالمية، ينبغي أن توفر البلدان بيئة استثمارية آمنة ومستقرة لتيسير الأعمال التجارية وتخفيض تكاليف المعاملات. ومن الاعتبارات الهامة أيضاً الحد من معوقات الاستثمار لتيسير تنمية سلسة القيمة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٥- وأعرب عدد من المشاركين عن أهمية عدم الاكتفاء بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، وإنما أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا. وكان ثمة شعور بأن على البلدان أيضاً تعزيز قدرتها على الاستيعاب، وفي الوقت نفسه على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعه التكنولوجيا التي تلائم احتياجاتها، أو التي يمكن تكييفها مع القدرات الكامنة السائدة في البلدان النامية المتلقية.

٤٦- ويلزم المزيد من الدراسة للاتجاهات والتطورات في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب من خلال دراسة الظاهرة على أساس كل بلد. كما جرى التأكيد على أهمية دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب باستخدام النهج القطاعي الذي من شأنه أن يساعد على تحديد القطاعات التي يمكن فيها مواصلة تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وتشجيعه، من زاوية تعزيز التنمية القطرية والإقليمية.

٤٧- وفيما يلي عدد من التوصيات المحددة لتيسير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وزيادة مساهمته في التكامل الإقليمي:

(أ) على الصعيد الإقليمي، ينبغي أن تشجع الاقتصادات مشاركة البلدان المنخفضة الدخل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن دون توليد تطلعات غير واقعية للمكاسب الاستثمارية؛

(ب) ينبغي التركيز على مزيد من التكامل الاقتصادي من أجل تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الدعم لأنشطة الشركات عبر الوطنية على نطاق المنطقة وتعزيز الهياكل الأساسية المادية ومواءمة القواعد والمعايير والإجراءات؛

(ج) على الصعيد الوطني، يمكن لفرادى الاقتصادات أن تتخذ تدابير مثل توفير بيئة مواتية للاستثمار، وتحسين الدعم الذي تقدمه للقدرة التنافسية للشركات، وتعزيز الهياكل الصناعية المحلية، وبناء أو تعزيز الهياكل الأساسية من المعدات والبرامج الحاسوبية؛

(د) ينبغي لسياسات الاستجابة أن تركز، في تعزيزها للتجارة والاستثمار الأقاليمي في أفريقيا، على جملة أمور منها الاستثمار الأجنبي المباشر في الهياكل الأساسية، ولا سيما التوزيع واللوجستيات والنقل، وكذلك صناعات الطاقة والصناعات الاستخراجية. وسيتعزز التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال عملية تركز على ترشيد تعددية الاتفاقات التجارية الإقليمية الأفريقية المتداخلة؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من البحث والتحليل للاستثمار الإقليمي المباشر فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، بما في ذلك دراسة الطبيعة المحددة للآثار والانعكاسات البارزة على فرادى البلدان والمناطق؛

(و) ينبغي أن يجري الأونكتاد أيضاً، استناداً إلى العلاقة فيما بين بلدان الجنوب، تقييماً لمدى تأثير معاهدات الاستثمار الثنائية واستعراضات سياسات الاستثمار على اجتذاب الاستثمار.

دال - التعاون النقدي والمالي الإقليمي - هل من حلول فيما بين بلدان الجنوب؟

٤٨- أدار المناقشة السيد أرسين م. باليهوتا. وشارك في المناقشة كل من السيد ماوريسيو مونتالبو، والسيد حكيم بنحمودة، والسيد ميلكو ماتيجاسيتش، والسيد إيفان كورولیف، والسيد ألفيوس نكوبي، والسيد إيدونياس نيونغابو.

٤٩- وناقش الخبراء أثر الأزمة المالية على البلدان النامية - وبخاصة عن طريق القناة المالية والترتيبات الموجودة في المنطقة للتعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب - والتدابير المحتملة الأخرى التي يمكن اتخاذها في هذه المنطقة للتعامل مع الآثار الضارة لهذه الأزمة.

١- موجز المناقشة

٥٠- أشار الخبراء، فيما يتعلق بأثر الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة عن طريق القناة المالية، إلى أنه ينبغي النظر إلى انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في سياق المناقشة بشأن "الفصل" التي أثارت الكثير من الاهتمام في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترى هذه الفرضية أن الدورة الاقتصادية في البلدان النامية أصبحت مستقلة عن مثيلتها في البلدان المتقدمة، بسبب الدور المتزايد للبلدان النامية في النمو الاقتصادي العالمي، وكذلك بسبب الدور المتزايد للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب. وحسب هذه الفرضية، يُتوقع أن يكون تأثير الأزمة الاقتصادية والتباطؤ الاقتصادي الناجم عنها في البلدان المتقدمة قليلاً على البلدان النامية.

٥١- وقد تبين خطأ هذا التوقع. ففيما يتعلق بالجوانب المالية، كانت هناك ثلاث قنوات للانتقال، وهي إعادة مستثمري البلدان المتقدمة لاستثماراتهم في الحوافظ المالية إلى بلدانهم، وخسائر مستثمري البلدان النامية في الحوافظ المالية في أسواق البلدان المتقدمة، وتزايد صعوبة وتكاليف الحصول على التمويل الأجنبي. وقد نُقلت هذه الآثار المالية بصورة أكبر إلى الاقتصادات الحقيقية للبلدان النامية، وإن كان كل بلد تأثر بصورة مختلفة، حسب درجة الاندماج الدولي وهياكل الإنتاج.

٥٢- ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإقليمي أن يساعد على تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية لأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية لا يزال قوياً نسبياً، بالرغم من التباطؤ الاقتصادي.

٥٣- بيد أن رد فعل العديد من البلدان النامية إزاء الأزمة كان حتى الآن أساساً عن طريق تدابير وطنية، ترمي إلى الحفاظ على النظام المصرفي والمالي الداخلي وتحفيز الطلب الإجمالي المحلي في آن واحد. فما فتئ يتبين أن دعم القطاع الإنتاجي المحلي بدرجة مماثلة لما كان يجري في البلدان المتقدمة أمر شاق لأن العديد من البلدان النامية ليس لها حيز مالي كافي للقيام بذلك ولأن بعض البلدان تعرف مستويات تضخم عالية نسبياً، بالرغم من التباطؤ الاقتصادي.

٥٤- ومن أمثلة تدابير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي الاتفاق المبرم بين الأرجنتين والبرازيل لإقصاء الدولار من الصفقات التجارية الثنائية، ومبادرة إقليمية تتمثل في شراء السندات بالعملات المحلية وإنشاء مصرف الجنوب. وقال بعض الخبراء إنه بالرغم من أن ترتيب التخليص بين الأرجنتين والبرازيل ساعد في تخفيف الضغط التزولي على تدفقات التجارة الدولية، فإن انعكاساته كانت محدودة، نظراً للأهمية الكبرى لتجارة الأرجنتين والبرازيل مع بلدان أخرى. ومع ذلك جرت مناقشات بشأن توسيع هذا الترتيب ليشمل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وفي نهاية المطاف بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية.

٢- توصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٥- أكد الخبراء الحاجة الماسة إلى هيكل مالي دولي جديد. وينبغي أن يضم الهيكل مؤسسات بديلة مثل بنك الجنوب. فهذا البنك، الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٧، يضم في عضويته سبعة من بلدان أمريكا الجنوبية. ويهدف البنك إلى أن يصبح (أ) بنكاً للتنمية الإقليمية يتعامل بالعملات الإقليمية؛ (ب) بنكاً مركزياً يدير صندوق أمريكا اللاتينية للاحتياطيات والصندوق المالي لتنمية حوض بلاتا؛ (ج) مشروعاً نقدياً لتشجيع تطوير التجارة فيما بين الأقاليم. كما يهدف البنك إلى تشجيع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم المساعدة في مكافحة الفقر. وفي نهاية الأمر، ينبغي أن يصبح البنك المركزي للعملة المشتركة المستقبلية.

٥٦- وشدد الخبراء كذلك على أنه ينبغي أن يكون لبنوك التنمية الإقليمية دور أكبر - لا سيما فيما يخص تمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوفير الائتمانات، بما في ذلك الائتمانات التجارية بشروط أفضل من تلك المتاحة في الأسواق العالمية.

٥٧- وأكد الخبراء كذلك الحاجة إلى تنظيم الصلة بين الإعانات والتعريفات، بما في ذلك عن طريق نظام التجارة الدولية.

٥٨- ورأي الخبراء أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بمزيد من العمل التحليلي للتعاون النقدي والمالي الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك دراسة كل من المعالم العامة وتلك الخاصة بكل إقليم.

٥٩- ويمكن أن يواصل الأونكتاد توفير محفل للبلدان لتبادل الخبرات في هذا المجال.

هاء – الجلسة الختامية: الطريق إلى الأمام

٦٠- أدار النقاش في هذه الجلسة السيد ديبابريا بهاتاشاريا. وشارك في المناقشة كلاً من السيدة مارجاريتا درزينيك هانوز والسيد أ. ك. خاتوا.

١- موجز المناقشة

٦١- بعد تلخيص المداولات في الجلسة السابقة، ناقش الخبراء الطريق إلى الأمام، من حيث التحديات الجديدة في مجال التنمية، التي أبرزتها الأزمات الاقتصادية العالمية المستمرة، ودور التعاون الدولي وفيما بين بلدان الجنوب في مساعدة البلدان النامية على مواجهة هذه التحديات.

التحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية في مجال التنمية

٦٢- تشمل التحديات التي تواجه البلدان النامية ما يلي: (أ) ركود الطلب وانخفاضه في البلدان المتقدمة الرئيسية، وما نجم عن ذلك من كساد في الطلب على الصادرات من البلدان النامية؛ (ب) قلة الائتمانات لتمويل التجارة؛ (ج) ردود الفعل الحمائية في جميع أنحاء العالم بسبب تفاقم الأزمات وعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية؛ (د) الانخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الرسمية والخاصة، بما في ذلك تضاؤل التحويلات وتراجع عائدات السياحة؛ (هـ) خطر تنامي العجز في الميزانية؛ (و) زيادة معدلات البطالة، بما في ذلك بين النساء، وهو ما أحدث عدم الاستقرار الاجتماعي.

٦٣- وستؤثر جميع هذه الآفات على البلدان النامية على صعد الاقتصادات الوطنية والقطاعات الإنتاجية والمشاريع والأسرة. وسيزيد تأثيرها على البلدان الأشد فقراً والضعيفة، لا سيما على أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وذلك لافتقارها الشديد إلى الموارد المحلية اللازمة لتجاوز الأزمات. وهذا من شأنه أن يزيد أوجه التفاوت في الدخل وأن يضع كثيراً من الناس تحت خط الفقر، وهو ما سيعكس اتجاه الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤- والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أزمة الائتمان في الأسواق المالية الدولية. وليس ثمة إشارة إلى دعم تمويلي مقدم إلى البلدان النامية لمقاومة التقلبات الدورية. والأسوأ من ذلك، أن الأسواق المالية تزدحم بطلبات الدعم المالي المقدمة من قطاعات البنوك والصناعة في الاقتصادات المتقدمة. ومن شأن ذلك أن يسفر عن خفض كبير في الأموال الرسمية والخاصة لمشاريع الاستثمار اللازمة لإنشاء هياكل أساسية اجتماعية ولتحسين القدرة الإنتاجية. وهكذا، يمكن أن تؤدي الأزمة المالية إلى أزمة تنمية طويلة الأجل في البلدان النامية.

٦٥- وعلى صعيد دولي، يبدو أن مقرري السياسة قد اتفقوا على أهمية الإبقاء على الأسواق العالمية مفتوحة لمنع التراجع الحالي من أن يصبح كساداً فعلياً. بيد أن بعض الخبراء يرى أن الحلول التي اقترحتها واعتمدتها حكومات البلدان المتقدمة لمواجهة الأزمة كشفت عن تيار "مقاوم للعولمة"، أي نزعت إلى الانغلاق. وقد تؤدي هذه التدابير الاقتصادية التشجيعية إلى آثار ضارة للبلدان النامية، مثل الآثار التي تحدث عند تقييد صادراتها وخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دور التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٦- شدد الخبراء على أن هذا هو الوقت الذي تبلغ فيه ضرورة وأهمية التعاون من أجل التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية أقصى حد لها.

٦٧- ودعت الأزمة إلى مراجعة الاستراتيجيات الإنمائية، لا سيما من حيث المفهوم، ونموذج وأدوات الحالة الإنمائية، وحيز السياسات وغيرها من مفاهيم تعزيز التنمية والنمو الشاملين. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بتعهداته من أجل التنمية، وأن يجد السبل الكفيلة باستدامة تمويل المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وأن يدعم جهودها الرامية إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية وتعزيز التنمية.

٦٨- ويمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملاً للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، وسيلة هامة لتعزيز القدرات المحلية، وبخاصة في القطاع المالي، الذي لم يجد قدراً كافياً من التطوير خلال العقود الماضية. ويمكن استغلاله لاستدامة الصلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب التي أصبحت قائمة بالفعل، مثل تيسير التجارة والنقل.

٦٩- وبعض البلدان النامية لا تزال تحقق نمواً إيجابياً وبإمكانها الاستمرار في أداء دور محركات الطلب بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى؛ وتتيح هذه الحقيقة فرصة يجب استغلالها. وفي الواقع، من الأرجح أن يأتي الحافز لنمو الطلب العالمي في فترة الأزمة من البلدان النامية التي تتميز بتزايد السكان وبفئة متوسطة الدخل لديها قوة شرائية. وينبغي للبلدان النامية نفسها أن تستفيد من إمكانية نمو الطلب في اقتصاداتها الوطنية وفي البلدان النامية الأخرى.

٧٠- وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً مواجهة أزمات الغذاء والوقود والطاقة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والسبب هو أن الجنوب برز بوصفه منتجاً رئيسياً ومستهلكاً رئيسياً للغذاء والوقود، وهذه حقيقة أدت إلى تكامل كبير فيما بين بلدان الجنوب.

٢- توصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧١- دعا الخبراء إلى زيادة الاتساق فيما يخص الإجراءات العالمية بشأن مواصلة تتبع الآثار على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وكذلك على الأحوال المالية (أزمة الائتمانات، تمويل التجارة، العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة). وهنالك حاجة إلى رصد الأثر على التجارة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر بمنظوريه العام والقطاعي، بما في ذلك حركة العمال والتحويلات. ويمكن أن يوفر هذا التتبع المعلومات والتحليلات الأساسية المطلوبة لوضع استراتيجيات المواجهة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٢- وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر، على الصعد المختلفة، المشاورات بشأن أثر الأزمة على التنمية. وبالإضافة إلى الآلية التشاورية التابعة لمجموعة العشرين أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، هنالك حاجة إلى مناقشات تشاورية واسعة ومستمرة على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي بشأن المشاكل التي يواجهها كل بلد. ويُعتقد أن بإمكان المبادرات فيما بين بلدان الجنوب تعزيز هذه المشاورات.

٧٣- ولا بد من تدابير بناء الثقة للمساعدة في إعادة الثقة في التجارة الدولية والنظام المالي والنقدي الدولي وفي السياسات الإنمائية. وفي هذا الصدد، يعتقد الخبراء أن الاختتام الناجح وفي الوقت المناسب لجولة الدوحة بشأن المفاوضات التجارية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، أمر في غاية الأهمية. فقد توصلت الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتفاق بشأن عدد من مسائل التفاوض، ويمكنها حل المسائل المهمة بالنسبة إلى التنمية مثل وصول جميع المنتجات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد للحصص، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

٧٤- وشدد الخبراء كذلك على الحاجة إلى اختتام الجولة الثانية للمفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. فاكتمال المفاوضات سيعود بالنفع على جميع البلدان النامية.

٧٥- ويمكن أن تسهم اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية فيما بين البلدان النامية بشكل إيجابي في عملية التنمية، وبخاصة عندما يتيح مضمون هذه الاتفاقات إمكانية تعزيز وتنويع صادرات البلدان ذات الدخل المنخفض.

٧٦- وبالإضافة إلى ذلك، وفي مجال التجارة، يجب أن تُعزَّز على نحو عاجل إمكانية إتاحة التسهيلات الائتمانية وتمويل التجارة عن طريق آليات التمويل الوطنية والإقليمية والعالمية.

٧٧- وللإبقاء على الاتجاه الصاعد للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، يلزم ضمان أن يسهم هذا الاستثمار بدرجة كبيرة في توفير فرص العمل والحد من الفقر في البلدان المضيفة. وينبغي أن يساعد الاستثمار السياسات الموجهة نحو النمو، وأن يزيد الإنتاج، وأن يوفر فرص العمل وأن يزيد التكامل الإقليمي.

٧٨- وينبغي أن تكون مسألة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من المسائل الرئيسية على جدول أعمال الأمم المتحدة - وبخاصة الأونكتاد - وغيرها من المنظمات الدولية. وينبغي لأي محفل للتعاون الدولي من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي (بما في ذلك الاجتماع المقبل لمجموعة العشرين المزمع عقده في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) أن ينظر بجدية في دور وإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٩- ويرى الخبراء أن الأونكتاد يجب أن يؤدي دوراً في دعم تقييم البلدان النامية لأثر الأزمة ووضع سياسات واستراتيجيات للمواجهة وتجديد النمو والتنمية. ويمكن أن تشتمل الإجراءات التي يتخذها الأونكتاد على تحليلات وتوقعات اقتصادية (بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى) بشأن الأمور التالية من أجل تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب:

(أ) تشخيص أثر الأزمة بحسب احتياجات المجموعات المختلفة للبلدان النامية (مثلاً، الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق، أقل البلدان نمواً، والاقتصادات النامية للبلدان غير الساحلية واقتصادات بلدان العبور النامية). وينبغي أن يقترح التشخيص استراتيجيات للمواجهة وخطة عمل لتنفيذها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يقدم كذلك تحليلاً قطاعياً، مثل أثر الأزمة على قطاع السياحة أو على الهجرة والتحويلات، حيث يواجه عدد كبير من البلدان انخفاضات سريعة وكبيرة في العائدات؛

(ب) تقييم إجراءات مكافحة الكساد وأثر الأزمة على آفاق التجارة في البلدان النامية، واقتراح تدابير أخرى لتشجيع النمو والتنمية، مثل المشروع الجديد الأخضر الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يدعمه الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية؛

(ج) تقييم المسائل المنهجية في نظام التجارة – مثل عدم التوافق بين الإجراءات التشجيعية وقواعد منظمة التجارة العالمية، وأوجه التكامل بين الشمال والجنوب واتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب ونظام التجارة المتعدد الأطراف؛

(د) تيسير التشاور فيما بين البلدان النامية بشأن إعادة تشكيل الهيكل المالي والنقدي الدولي، وتوفير المدخلات السياساتية والتقنية لهذه القضايا. وقد يساعد الأونكتاد على تيسير هذا التشاور بالاستمرار في دعم عملية التشاور فيما بين بلدان الجنوب عن طريق منظمات مثل مجموعة الـ ٢٤، ومجموعة الـ ٢٠، ومجموعة الـ ٧٧ والصين؛

(هـ) رصد الاتجاهات التي تواجه الأزمة في الجنوب وفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحصر هذه الاتجاهات وإعداد تقارير بشأنها. ويمكن التركيز، على وجه التحديد، على '١' النمو وأنماط التجارة في قطاعات محددة (مثل السلع الأساسية، الصناعات التحويلية والخدمات)؛ '٢' النمو وأنماط الاستثمار (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)؛ '٣' آثار الأزمة الأولية والثانوية على قطاع المال في الجنوب؛ و

(و) مساعدة البلدان النامية في تبادل التجارب والخبرة الفنية فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية بحيث لا يفقد أي بلد حيز السياسات أو خياراتها.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

٨٠- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ديبابريا بهاتاشاريا (بنغلاديش)

نائب الرئيس – المقرر السيد جوهان فان ويك (جنوب أفريقيا)

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٨١- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/1). وفيما يلي جدول أعمال الدورة:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب: الموقف الحالي والاتجاهات المستقبلية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم – الوثيقة الختامية للدورة

٨٢- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

دال – اعتماد التقرير

٨٣- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، لنائب الرئيس – المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلغاريا
بنغلاديش
بوركينا فاسو
بوروندي
بوليفيا
تايلند
تركيا
الجزائر
جزر القمر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب إفريقيا
جيبوتي
رواندا
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سويسرا
شيلي
الصين
غانا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
قطر
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
ليسوتو
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
جمهورية مولدوفا
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM 2/Inf.1.

٢- وحضر الدورة كمراقب:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية
جامعة الدول العربية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى
الجماعة الأوروبية
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة المؤتمر الإسلامي
منتدى جزر المحيط الهادئ
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)

٥- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مهندسو العالم
رابطة المحامين الدولية
شبكة العالم الثالث

المعهد عبر الوطني

منظمة القرية السويسرية غير الحكومية

٧- وقد وُجهت الدعوة إلى أعضاء فرق المناقشة التالية أسماؤهم لحضور الاجتماع:

Mr. Roberto Carvalho de Azevedo, Ambassador of Brazil to the United Nations, Geneva

Mr. Achamkulangare Gopinathan, Ambassador of India to the United Nations, Geneva

Mr. Eckart Guth, Ambassador, Head of the Permanent Delegation of the European Commission

Mr. Kwabena Baah-Duodu, Ambassador of Ghana to the United Nations, Geneva

Mr. Alberto J. Dumont, Ambassador of Argentina to the United Nations, Geneva

Mr. Waleed Al-Wohaib, Chief Executive Officer, International Islamic Trade Corporation, Jeddah, Saudi Arabia

Mr. T. C. Venkat Subramanian, Chair and Managing Director, Eximbank, and President of G-NEXID

Mr. Martin Khor, Director, Third World Network

Mr. Dennis Francis, Ambassador of Trinidad and Tobago to the United Nations, Geneva

Ms. Axèle Giroud, European Vice-President: Euro–Asia Management Studies Association Manchester Business School

Mr. Alessandro Teixeira, President, WAIPA and Brazilian Trade and Investment Promotion Agency

Mr. Frank Bartels, Unit Chief and Deputy to the Director, Strategic Research and Regional Analyses Unit, Research and Statistics Branch, UNIDO

Mr. Arsene M. Balihuta, Ambassador of Uganda to the United Nations, Geneva

Mr. Mauricio Montalvo, Ambassador of Ecuador

Mr. Hakim Ben Hammouda, Director, Institute for Training and Technical Cooperation, WTO

Mr. Milko Matijascic, Chief Economist, Institute of Applied Economic Research (IPEA), Brazil

Mr. Ivan Korolev, Deputy Director, Institute of World Economy and International Relations, Academy of Science of the Russian Federation

Mr. Alphious Ncube, Director, Financial Sector Management Programme, Macroeconomic and Financial Management Institute of Eastern and Southern Africa (MEFMI)

Mr. Edonias Niyongabo**,** Chief of staff, Ministry for Regional Integration and East African Community Affairs, Burundi

Ms. Margareta Drzeniek Hanouz, Director, Senior Economist, World Economic Forum

Mr. A. K. Khatua, Joint Secretary, Trade Policy Division, Department of Commerce, India

- - - - -